الصلة بين العقل والشرع في الفكر الإسلامي "الإمام الغزالي أُنموذجاً" :

د. آمنة عبدالسلام الزائدي
جامعة المرقب /كلية الآداب
الإميل/ amna_1984_2005@yahoo.com

الملخص

إن الباحث في الفكر الإسلامي لابد وأن يقف على ما في الإسلام من تآخٍ بين العلم والدين، والنقل والعقل، والحكمة والشريعة، فالإسلام الذي كرم العلم والعلماء وأوصلهم إلى أن يشهدوا التوحيد مع الله ومع ملائكته، بريء تماماً من مسألة التعارض بين العقل والشرع، التي لا تعدوا في حقيقتها أن تكون مسألة وهمية.

فقد أمر الإسلام بفرضية العلم وجعله ضرورة واجبة على كل مسلم ومسلمة، وليس مجرد حق من حقوق الإنسان، وبهذا يختلف موقف الإسلام فقد قامت تعاليمه على أسس تدعو إلى تحرير العقول من الأوهام والخرافات.

إلا أنه ظهر في إطار هذه المسألة ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: يقرر أصحابه إن العقل يتقدم على الشرع، وأن كل المعارف إنما تكون بالعقل.

الاتجاه الثاني: يرى أصحابه إن السلطة المطلقة تكون للشرع، وليس للعقل أي مدخل فيما جاء به الشرع.

الاتجاه الثالث: وهو اتجاه يتوسط الاتجاهين السابقين وحاول أصحابه فض التعارض الموهوم، فذهبوا إلى أنه لا يوجد تعارض بين العقل والشرع وهو مذهب أهل السنة والجماعة ومنهم الأشاعرة وعلى رأسهم الإمام الغزالي لأن كليهما في نظره نور من عند الله، فلا ينقض أحدهما الآخر.

ولهذا تتجلى أهمية اختيار هذا الموضوع في إبراز الدور الكبير الذي قام به حجة الإسلام الغزالي في فض هذا التعارض الموهوم بين العقل والنقل، وإلى أي حد كان بمقدوره كشف حاجة كل منهما للآخر، ومحاولته إقامة نوع من المواءمة بينهما.

فمنهج المعرفة السوي ــ في نظر الغزالي ــ ينحصر في الجمع بين نور الشرع ونور العقل وعدم الوقوف عند ظاهر العقل أو ظاهر الشرع أو فصل أحدهما عن الآخر أو تحويلهما إلى ضدين متعارضين إذ إنهما، في حقيقة الأمر، متآخيان يفتقر أحدهما إلى الآخر.

كما حاول الغزالي إثبات أنه لاغنى للعقل والشرع، بعضهما عن البعض، وأن كلاً منهما في حاجة إلى الآخر، وأن المزج بين العلوم العقلية والعلوم الدينية أمر لابد منه لمن أراد الوصول إلى الحقيقة.

أما المنهج المتبع في هذا البحث؛ فهو المنهج التحليلي، وذلك من خلال تحليل نصوص الغزالي المتعلقة بهذا المبحث ، وقد قسم هذا البحث بعد المقدمة إلى مبحثين، وخاتمة.

Abstract

A researcher in Islamic studies shall certainly notice that Islam provides for a brotherly relation between science and religion, reporting and sanity, and between prudence and Sharia. Islam that has honored science and scientists and has made both reach to bear witness for the unification of Allah with His angels – is completely innocent from the question of discrepancy between sanity and Sharia, which is in fact a question of illusion.

Islam ordered the imposition of science and made it obligatory for every Muslim that it is not only a human right. Therefore, the position of Islam is different in the sense that its teachings are based on calling for freeing minds from delusions and superstitions.

But within the scope of this question, there appeared three trends:

The first trend: The followers of this trend judge that sanity is superior over Sharia, and that all knowledge's are stemmed from the mental powers.

The second trend: The followers of this trend believe that Sharia must have the absolute power, and that intellect has no introduction to the content of Sharia.

The third trend: It is a trend the comes in the middle of the two above trends, and its followers tried to solve the illusory discrepancy, whereas they declared that there is no discordance between intellect and Sharia, which is the doctrine of "the Sunni and Jamaa faction", who include the

Ashaiera headed by Imam Alghazali. Alghazali sees each as light from Allah, and either cannot contradict the other.
Therefore, the importance of selecting this topic is to highlight the significant role of persuasiveness made by Alghazali is resolving this illusory discrepancy between intellect and reporting, and how far he was able to uncover the need of both to one another, and his attempt to establish some sort of agreeability between both.
In the opinion of Alghazali, the sound method of knowledge is limited in fitting together the light of Sharia with that of sanity, and not stopping at the form of both, separating one from another, or transforming them into two opponents, because, in fact, both are brothers and one complement the other.
Alghazali also tried to prove that both are indispensible and each is in need for the other, and that combining intellectual sciences with religious ones is a must-be for those pursuing the truth.
This research has adopted the analytic methodology by analyzing the related texts of Alghazali, and it was divided into an introduction, two objects of discussion, and a conclusion.

المقدمة:

عندما نستقرئ التاريخ يتبين لنا أن هناك صراعاً مستمراً بين العقل والنقل، أو الحكمة والشريعة؛ هذا الصراع يظهر بصورة واضحة في العصور المظلمة، وخير مثال على ذلك العصور الوسطى المسيحية؛ وما حدث فيها من انهيار في جميع نواحي الحياة، ويشهد عليها عصر الآباء وشطر من العصر المدرسي ومحاكم التفتيش وغير ذلك؛ مما يؤكد حدوث هذا الصراع، ولكن هذا الصراع أو التعارض هو مجرد فكرة أوروبية مسيحية في نشأتها الأولى الحقيقية، ولاصلة لها بالإسلام في أي خاصية من خصائصها، والإسلام الذي يتآخى فيه العلم والدين، والنقل والعقل، والحكمة والشريعة، والذي كرم العلم والعلماء وأوصلهم إلى أن يشهدوا التوحيد مع الله ومع ملائكته، بريء تماماً من مسألة التعارض بين العقل والشرع، التي لا تعدوا في حقيقتها أن تكون مسألة وهمية.

فقد أمر الإسلام بفرضية العلم وجعله ضرورة واجبة على كل مسلم ومسلمة وليس مجرد حق من حقوق الإنسان، وبهذا يختلف موقف الإسلام فقد قامت تعاليمه على أسس تدعو إلى تحرير العقول من الأوهام والخرافات.

إلا أنه ظهر في إطار هذه المسألة ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: يقرر أصحابه أن العقل يتقدم على الشرع، وأن كل المعارف إنما تكون بالعقل.

الاتجاه الثاني: يرى أصحابه أن السلطة المطلقة تكون للشرع، وليس للعقل أي مدخل فيما جاء به الشرع.

الاتجاه الثالث: وهو اتجاه يتوسط الاتجاهين السابقين وحاول أصحابه فض التعارض الموهوم، فذهبوا إلى أنه لا يوجد تعارض بين العقل والشرع وهو مذهب أهل السنة والجماعة ومنهم الأشاعرة وعلى رأسهم الإمام الغزالي[1] لأن كليهما في نظره نور من عند الله، فلا ينقض أحدهما الآخر.

ولهذا تتجلى أهمية اختيار هذا الموضوع في إبراز الدور الكبير الذي قام به حجة الإسلام الغزالي في فض هذا التعارض الموهوم بين العقل والنقل، وإلى أي حد كان بمقدوره كشف حاجة كل منهما للآخر، ومحاولته إقامة نوع من المواءمة بينهما.

أما المنهج المتبع في هذا البحث فهو المنهج التحليلي بالإضافة إلى المنهج المقارن والنقدي، وذلك من خلال تحليل نصوص الغزالي المتعلقة بهذا المبحث ، وقد قسم هذا البحث بعد المقدمة إلى مبحثين، وخاتمة.

لذلك حاولت في هذا البحث الإجابة عن العديد من التساؤلات التي يثيرها موضوع البحث، وهي كالآتي: .

ـ ما هي الوسيلة الحقة من وسائل المعرفة التي اختبرها الغزالي هي الطريق الموصل إلى العلم اليقيني أو المعرفة اليقينية؟ وهل استطاع من خلالها الوصول إلى هذه المعرفة؟

[1]. هو محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي، الإمام الجليل أبو حامد الغزالي، ولد بطوس سنة 450هـ وقيل في قرية قريبة من طوس تسمى غزالة ومنها أو من حرفة أبيه جاءت تسميته بالغزالي.

ـ ولما كانت العلوم الفلسفية تمجد العقل، ولما كان الغزالي يتخذ موقفاً نقدياً من كافة العلوم الفلسفية في عصره، فما القيمة المعرفية التي أعطاها للعقل باعتباره مصدراً من مصادر المعرفة؟ وما حدود هذه المعرفة؟

ــ وما المواضيع المعرفية التي أباح الغزالي للعقل الخوض فيها، وإذا كانت العلوم تحصل في النفس من عند الله، فما هو دور العقل في حصول هذه العلوم في النفس وفي حصول هذه المعرفة؟ ومن ناحية أخرى إذا سلمنا معه على أن المكاشفة أو الرؤية هي السبيل الوحيد للمعرفة الحقة فما الكيفية التي تحصل بها ومتى تحصل ؟

. وهل هناك تناقض بين مدركات العقل وأوامر الشرع؟ وهل هذه العلاقة الغائية أم تكاملية؟ وهل يمكن فهم صوفية الغزالي وروحانيته بمعزل عن إدراك الحواس والعقل ؟

وللإجابة عن الأسئلة المطروحة اطلع الغزالي على آراء أصحاب الفرق والملل والنحل، وهاله هذا الاضطراب والتضارب في الآراء، فإذا به يشرع في البحث عن الحق وطلب اليقين. "وقد دفعه هذا التعطش إلى الحق إلى التفكير في وسائله، وأدوات تحصيله، وتبين له أن وسائل المعرفة وأدواتها يمكن إجمالها في التقليد، ثم الحس، ثم العقل، ثم الكشف أو الذوق أو الإلهام". (رسلان، 2007،2008م، ص 216).

فإذا كان التقليد يعد وسيلة من وسائل المعرفة فإن للغزالي موقفاً منه؛ حيث يرى أن أول طريق للوصول إلى الحق والحقيقة هو البعد عن التقليد[1]. فنبذ عن فكره كل تقليد، وكل ارتباط فكري يعوق تقدمه الروحي ونموه العلمي، فلا ولاء لمذهب من المذاهب ولا لفرقة من الفرق بل لا ولاء للماضي في ذاته، ثم اختبر الغزالي الحواس كوسيلة للمعرفة الحقة، فوجدها مليئة

[1]ـ "ويمكن أن نجد نفس هذا الموقف من التقليد عند الشيخ محمد عبده، حيث رأى الشيخ أن من أهم أسباب جمود المسلمين هو التقليد، لذلك نجده قد حاول وضع تيار معتدل، وقد أطلق عليه التيار السلفي العقلاني، الذي يرفض التقليد والانقياد الأعمى؛ لذلك فقد وضع المقلد في منزلة دنيا، فالمقلد دائماً أحط حالاً وأخس منزلة من المقلد، فالمقلد إنما ينظر من عمل المقلد إلى ظاهره ولا يدري سره ولاما بني عليه، فهو يعمل على غير نظام، لذلك سقط المسلمون في شر ما كان عليه مقلدهم" انظر: رجاء أحمد على، (محمد عبده بين العقل والنقل)، مجلة كلية الآداب، ص90،91.

بالمغالطات، مثال ذلك: عندما ننظر إلى الكواكب نجدها في حجم الدينار، والحقيقة العلمية تقول عكس ذلك وأنها يمكن أن تكون أكبر من الأرض أو مساوية لها.

المبحث الأول: العقل وحدوده:

ثم لجأ إلى العقل باعتباره من الأوليات التي لا يمكن الشك فيها، ولكن على الرغم من أن الغزالي ينظر إلى العقل بأنه أقوى البراهين في تحقيق الإيمان الجازم بأمور الدين، وأداة لقطع الريب والظنون، إلا أنه شك في العقل عندما تخيل الحواس تخاطبه قائلة: لقد كنت من قبل تثق في معرفتي الحسية إلى أن جاءك العقل وجعلك تكذبني، فمن يدريك قد تكون هناك قوة أعلى وأبعد من العقل تأتي في وقت وتثبت خطأ ثقتك في العقل، وعدم ظهور القوة حتى الآن لا يعني استحالة ظهورها، فممكن أن تأتي بعد ردح من الزمن وتثبت خطأ ثقتك في العقل.

لذلك لا ينفي أن يكون للعقل حدود يقف عندها، لأن من طبيعته أن يعجز عن معرفة الحق فى الأمور الغيبية، وعندئذ يجب عليه أن يلتزم الصمت، وأن ينقل المعرفة إلى مصدر أسمى منه، فالغز الى يؤكد ذلك فى "المقصد الأسني" بأن هناك أموراً تخفى على العقل بصفة عامة، "وما تقصر العقول عنه ينقسم إلى ما يتصور أن يحيط به بعض العقول وإن قصر عنه أكثرها، وإلى ما لا يتصور أن يحيط العقل أصلاً بكنه حقيقته، وذلك هو العظيم المطلق الذي جاوز جميع حدود العقل، حتى لا تتصور الإحاطة بكنهه، وذلك هو الله تعالى"(**الغزالي2، لا يوجد سنة، ص84**).

ومن هنا يمكننا أن نتبين التشابه بين الإمامين الغزالي والأشعري في هذه المسألة؛ حيث للعقل مسائله وللإيمان مسائله أيضاً، حيث يذهب الأشعري إلى أن "حكم مسائل الشرع التي طريقها السمع أن تكون مردودة إلى أصول الشرع التي طريقها السمع، وحكم مسائل العقليات والمحسوسات أن يرد كل شيء من ذلك إلى بابه، ولا تخلط العقليات بالسمعيات" (**الأشعري،الطبعة الثانية،ص11**). ولكن إدراك العقل للحقائق عند الغزالي يتدرج على النحو التالي:

فهناك حقائق ضرورية هي الأوليات أو البداهات المنطقية تفرض نفسها على العقل فرضاً: كقولنا أن العشرة أكثر من الثلاثة، وأن النفي والإثبات لا يجتمعان في الشيء الواحد كعلمنا إن هذا الشيء لا يكون قديماً وحديثاً، ولا يكون موجوداً ومعدوماً في آن واحد، ولكن هناك حقائق أخرى لا يصل إليها الإنسان إلا إذا أعمل عقله، وإلا إذا نبه عليها: "وإنما ينبهه كلام الحكماء، فعند إشراق نور الحكمة يصير الإنسان مبصراً بالفعل، بعد أن كان مبصراً بالقوة، وأعظم الحكمة كلام الله تعالى: فمثال القرآن نور الشمس، ومثال العقل نور العين" (**الغزالي3، 2006،ص12**).

ولهذا فإن الغزالي يؤمن بصلاح النظر ومنفعته كما يؤمن بصدق العقل في حكمه على أمور التجربة، إلا أنه يعتقد مع ذلك "أن العقل بنفسه قليل العناء ولابد له من مدد من الله لكي يستعيد ثقته بنفسه. إن مبدأ عدم التناقض، وهو الركيزة الأولى في بنية العقل يمكن أن يشك فيه ما لم ينبجس نور الجود الإلهي، ليدعمه من جديد"(**شيخ الأرض،ص595**).

فالغزالي أيقن أن تمسك الفلاسفة بالعقل في غير ميدانه خطأ وشطط، "فإذا صلح العقل حقاً في ميدان الطبيعة والتجربة التي تقبل الخطأ والصواب وفي ميدان الرياضة مع البديهيات، والمسلمات والمستنبطات والمستقرآت فهو لا يصلح تماماً فيما وراء الطبيعة، لأن أسلوب العقل في تفهم الأمور لا يمكن أن يصلح... له في ميدان الميتافيزيقا أو الإلهيات" (**محمودعبدالقادر،1968م،ص238**).

ويقول في ذلك أحد الباحثين : "وهكذا لم يهاجم الغزالي ما كان موثوقاً به في فلسفة اليونان، نعني الرياضيات والطبيعة القائمة عليها والمنطق، وركز حملته بعد هذا فيما بعد الطبيعة، ينقدها بشدة ليقيم بدلها ماجاء به الدين والذي نجد فيه مايعجز العقل عن الوصول إليه من المسائل الإلهية"(**موسى محمد،1988م،ص190**).

لكن الغزالي يرى أن هناك منطقة محرمة يجب على العقل، أن يعزل نفسه عنها وهي: إدراك الحكم التفصيلية للعبادات الشرعية، فلا يستطيع العقل أن يدرك لماذا كان السجود في الصلاة

ضعف الركوع، وصلاة الصبح نصف صلاة العصر، ونحو ذلك ... فهذا من قبيل الخواص التي لا يطلع عليها إلا بنور النبوة.(**القرضاوي،1994م،ص50.49**).

يقول الغزالي في ذلك: "ولقد تحامق وتجاهل جداً من أراد أن يستنبط ــ بطريق العقل ــ لها حكمة، أو ظن أنها ذكرت على سبيل الاتفاق، لاعن سر إلهي فيها، يقتضيها بطريق الخاصية"(**الغزالي4، ص72**).

وبالتالي فإن موقف الغزالي قاطع في عدم إباحة خوض العقل في الإلهيات، دليل هذا قول الغزالي: "إن العقل ليس له مجال في مسائل ماوراء الطبيعة، أكثر من إثبات ذات المرسل، والنظر في دليل المعجزة، وما وراء ذلك فالعقل معزول عنه بالكلية" (**الغزالي2، ص75**).

فالغزالي قد فطن إلى أن المشكلة الدينية لا يمكن أن تحل عن طريق العقل، وإنما تتطلب ذوقاً باطنياً يستطيع المرء عن طريقه أن ينفذ إلى جوهر الحقيقة الدينية (**إبراهيم زكريا،1967م،ص239**).

ومن هنا كان إقرار الغزالي بحدود العقل وطاقته، واعترافه، في نفس الوقت، بأن هناك طوراً أسمى منه، وهذا الطور هو طور النبوة الذي يكشف عن أمور لا تدرك بالعقل فـ"العقلاء بأجمعهم معترفون بأن العقل لايهتدي إلى مابعد الموت، ولايرشد إلى وجه ضرر المعاصي، ونفع الطاعات، لاسيما على سبيل التفصيل والتحديد، كما وردت به الشرائع، بل أقروا بجملتهم أن ذلك لا يدرك إلا بنور النبوة، وهي قوة وراء العقل، يدرك بها من أمر الغيب في الماضي والمستقبل أمور، لاعن طريق التعرف بالأسباب العقلية"(الغزالي5،2006،ص63).

فالعقل عند الغزالي، عقل مدرك لحدوده، يقول في ذلك: "ليس مستقلاً بالإحاطة بجميع المطالب، ولاكاشفاً للغطاء عن جميع المعضلات" (**الغزالي4، لا يوجد سنة، ص27**). والغزالي بذلك إنما يسعى إلى تحديد مجال النظر العقلي حتى يحول دون تيه الطاقة العقلية في الغيبيات التي لاسبيل للعقل البشري أن يحكم فيها (**دخل الله أيوب،1996م،ص160**).

تبين لنا حتى الآن ــ من خلال دراستنا ــ كيف أن الغزالي يؤمن بحدود للعقل للإنساني على أساس أنه لايجوز له أن يخوض في الإلهيات، كما يحق له الخوض في العلوم الدنيوية

والفلسفية الأخرى، وهكذا خرج الغزالي من هذه النوبة العنيفة واثقاً بالعقل فحسب، يقول: "وعادت النفس إلى الصحة والاعتدال ورجعت الضروريات العقلية موثوقاً بها على أمن ويقين"(**الغزالي4،ص29**).

ويمكننا أن نقول إن موقف الغزالي من العقل سيتضح أكثر من خلال الوقوف على نقده للفلاسفة والباطنية[1]، فرفض الغزالي موقف الباطنية التي تحاول أن تلغي العقل بالكلية، وموقف الفلاسفة الذي يمثله الفارابي وابن سينا اللذان يحاولان أن يجعلا من العقل معياراً تقاس به حتى الأمور الإلهية، فسنرى أن الغزالي يرفض رأي الباطنية، ويرى أن العقل ضروري في استنباط الأمور الفقهية من الأدلة الشرعية، (القرآن والسنة) كما أنه يرفض أيضاً أن يخوض العقل نفسه في أمور ليست من دائرة اختصاصه، وهي الأمور الإلهية التي رأى الغزالي أنها من اختصاص الوحي(طريق الأنبياء)، والذوق أو الكشف (طريق الأولياء)، ومعنى هذا أن الغزالي يأخذ موقفاً وسطاً بين الباطنية والفلاسفة، فهو لم يرفض العقل، كما أنه لم يعط للعقل نفسه حرية الخوض في المجالات التي لا يحق له الخوض فيها نظراً لعجزه وحدوده.

وبالتالي فإدراك وظيفة العقل، وميدان عمله، وحدود قدراته، هو لب الاحترام للعقل، وليس فيه انتقاص من سلطانه، الذي تألق في دين الإسلام وفكر المسلمين، فالقرآن خطاب يوجه للعقل/ وأول أية نزلت كانت اقرأ، والقراءة لا تعني الترديد بقدر ماتعني التفهم والتأمل والنظر.

المبحث الثاني: تآخي العقل والشرع:

لذا فإن محاولة الغزالي التوفيق بين المجال العقلي والشرعي، إنما ترجع إلى أنه لم يرد أن يضحي بالشرع في سبيل العقل، أو أن يضحي بالعقل في سبيل الشرع، فحاول أن يقيم نوعاً من المواءمة بينهما.

[1]ـ فرقة الباطنية: "سميت بهذا الاسم لكتمان دعوتهم أو لدعواهم بأن لظواهر القرآن والأخبار بواطن تجري في الظواهر مجرى اللب من القشر"، انظر: حسن الفاتح قريب الله، دور الغزالي في الفكر، مطبعة الأمانة، مصر، 1978م، ص89.

فالغزالي "يؤكد بكل وجدانه الباصر، وبصيرته العاقلة، أنه لايجوز للعقل، لأي عقل، أن ينكر وجود المعرفة الحدسية، في الوقت الذي يرى العودة إلى العقل أمراً لازماً، يتحكم في أطوار البصيرة أو الولاية" (**محمود عبدالقادر،ص292**).

والغزالي في تصوفه لا يهمّش العقل، ولا يقلل من دوره، بل على العكس من ذلك؛ فإن للعقل عنده دوراً أساسياً في سلوك طريق التصوف؛ فلا يمكن الاعتماد على العقل وحده ــ في نظر الغزالي ــ فعلى الرغم من أنه يؤكد على أن "أشرف المبدعات هو العقل، أبدعه بالأمر من غير سبق مادة وزمان، وما هو إلا مسبوق بالأمر فقط"(**الغزالي6، 1988، ص171**). لكنه من جهة أخرى يرى أن الوصول إلى الإيمان ومعرفة الحق لن يتم إلا "بالاستضاء بنور شمس القرآن والعقل" (الغزالي3، ص41). إذ إن "برهان العقل هو الذي عرف به صدقه فيما أخبر، وكيف يهتدي للصواب من اقتفى محض العقل واقتصر، وما استضاء بنور الشرع ولا استبصر" (**الغزالي7،2003م، ص3**).

ويشير أحد الباحثين إلى ذلك بقوله: "إن الإمام الغزالي لم يحقر العقل ... بل حاول الجمع بين نور العقل ونور الشرع، وأكثر من ذلك فقد جعل العقل حكماً في شطحات أهل التصوف" (**قاسم محمود، 1996، ص22**).

بل نجد الغزالي يدافع عن العقل فيقول: "فأما نور البصيرة الباطنة التي يعرف الله تعالى ويعرف صدق رسله، فكيف يتصور ذمه، وقد أثنى الله تعالى عليه؟ وإنْ ذم العقل فما الذي بعده يحمد؟ فأن كان المحمود هو الشرع فبم علم صحة الشرع؟ فإن علم بالعقل المذموم الذي لا يوثق به فيكون الشرع أيضاً مذموماً"(**الغزالي8، لا يوجد سنة، ص88**).

ولذلك يرى الغزالي أن ما لا يعلم بالضرورة ينقسم إلى ثلاث مجموعات من العلوم هي "ما يعلم بدليل العقل دون الشرع، وإلى ما يعلم بالشرع دون العقل، وإلى مايعلم بهما" (**الغزالي7، 2003،ص77**).

وسنحاول أن نوضح هذه العلوم الثلاثة(**المرجع نفسه،ص79.78**) التي أشار إليها الغزالي: فنقول أما عن هذا العلم الذي يحصل بواسطة العقل بدون مساعدة من الشرع، فيمكننا أن

نذكره من خلال موقفه النقدي من العلوم الفلسفية؛ فهذه هي العلوم العقلية التي ليست لها أي علاقة بالشرع، بل يمكن تحصيلها عن طريق العقل وحده، كحدوث العالم، ووجود المحدث، وقدرته وعلمه وإرادته، كما أنها بالتأكيد العلوم الرياضية والمنطقية والطبيعية بجميع أجزائها ....إلخ، أما ذلك العلم الذي يحصل بواسطة الشرع بدون مساعدة العقل، فهو بالتأكيد العلم الإلهي أو الإلهيات، هذا العلم الذي يجب أن نعرفه عن طريق الشرع أو الوحي وكل ماورد به السمع نظراً لأن الغزالي نفسه يرى عدم خوض العقل في هذا المجال الإلهي، هذا العلم الذي يتعلق بوجود الله وبيان صفاته والحشر والثواب والعقاب وعذاب القبر أي أنه يتعلق (بالغيبيات)، فضلاً عن وجود الرسل والأنبياء والكتب المقدسة والإيمان بالقدر خيره وشره وباليوم الآخر ....إلخ . أما العلوم التي تحصل بهما معاً فهي كل ماهو واقع في مجال العقل ومتأخر في الرتبة عن إثبات كلام الله تعالى كمسألة الرؤية وانفراد الله تعالى بخلق الحركات والأغراض كلها... ثم كل ماورد به السمع ينظر، فإن كان العقل مجوزاً له وجب التصديق به قطعاً إذا كانت الأدلة السمعية قاطعة في متنها ومستندها لا يتطرق إليها احتمال، وجب التصديق بها، أي هي العلوم العقلية النقلية، وتلك العلوم وإن كانت دينية فإن العقل بإمكانه ــ في نظر الغزالي ــ أن يخوض فيها وهي علوم تفسير القرآن والأحاديث النبوية الشريفة وعلم أصول الدين "علم الكلام أو التوحيد"، وعلم الفقة وعلم أصول الفقه والسيرة وغيرها .... هذه العلوم العقلية الشرعية تحصل عن طريق الشرع والعقل معاً(**المرجع نفسه، ص79**).

وبعد ذلك يشير الغزالي إلى أنه ليس هناك أي تعارض أو تناقض بينهما، فيرى أن "من يظن أن العلوم العقلية مناقضة للعلوم الشرعية، وأن الجمع بينهما غير ممكن، هو ظن صادر عن عمى في عين البصيرة، نعوذ بالله منه"(**الغزالي8، ص 17**).

وفي الواقع "أن الغزالي إذا كان قد خلع على العبادات روحاً دينية صافية خالصة سمت بها عن الكليات، فإنه هو نفسه الغزالي الذي ذهب في نصرة العقل أبعد حد، حتى إنه (أنكر) على أهل التصوف غضهم من شأنه، رغم أن العقل هو البصيرة الناطقة، التي يعرف المرء الله تعالى ويعرف صدق رسله" (**محمودعبدالقادر،ص 272**).

وهكذا فالعقل والشرع عند الغزالي يؤيد أحدهما الآخر ويصدقه، فيؤلفان معاً شيئاً واحداً، ولاتعارض حقيقياً بينهما، إذ يدلان على حقيقة واحدة، فها هو ذا في "الإحياء" نراه يدعو إلى المزج بين العلوم العقلية والعلوم الدينية، ويبين الحاجة إلى كل منهما، ويقرر أنه لاغنى بالعقل عن السمع، ولاغنى بالسمع عن العقل(**النجار عامر، ص 90**).

ويشير الغزالي إلى ذلك قائلاً: "فالداعي إلى محض التقليد مع عزل العقل بالكلية جاهل، والمكتفي بمجرد العقل عن أنوار القرآن والسنة مغرور. فإياك أن تكون من أحد الفريقين، وكن جامعاً بين الأصلين، فإن العلوم العقلية كالأغذية والعلوم الشرعية كالأدوية" (**الغزالي8، ص16**).

بل نراه في "المستصفى" يدعو إلى الجمع بين العقل والشرع، فيعتبر العقل قاضياً، والشرع شاهداً، حيث يقول: " أما بعد، فقد تناطق قاضي العقل، وهو الحاكم الذي لايعزل ولا يبدل، وشاهد الشرع، وهو الشاهد المزكى المعدل بأن الدنيا دار غرور، لادار سرور...، ومحل تجارة لامسكن عمارة، ومتجر بضاعتها الطاعة، والطاعة طاعتان: عمل وعلم، والعلم أنجحها وأربحها، فأنه أيضاً من العمل، ولكنه عمل القلب الذي هو أعز الأعضاء، وسعى العقل الذي هو أشرف الأشياء، لأنه مركب الديانة، وحامل الأمانة، إذ عرضت على الأرض والجبال والسماء، فأشفقن من حملها وأبين أن يحملنها غاية الإباء" (**الغزالي9، 1322هـ، ص3**).

ويذكر الغزالي لنا هنا مثالاً آخر للعقل والشرع، فمثال العقل: البصر السليم من الآفات، ومثال الشرع: الشمس المنتشرة الضياء، ولايستعي بأحدهما عن الآخر، إلا من كان في غمار الأغبياء.

فالغزالي يذهب إلى أن المعرض عن العقل مكتفياً بنور القرآن مثال المتعرض لنور الشمس مغمضاً للأجفان، فلا فرق بينه وبين العميان فالعقل مع الشرع نور على نور، والملاحظ بالعين العوراء لأحدهما متدلل بجبل الغرور ويقول موضحاً ذلك: "اعلم أن العقل لن يهتدي إلا بالشرع، والشرع لم يتبين إلا بالعقل (فالعقل) كالأس والشرع كالبناء، ولن يغني أس ما لم يكن بناء، ولن يثبت بناء ما لم يكن أس. أيضاً فالعقل كالبصر، والشرع كالشعاع، ولن يغني البصر ما لم يكن شعاع من خارج، ولن يغني الشعاع ما لم يكن بصر ... وأيضاً فالعقل كالسراج،

والشرع كالزيت الذي يمده، فما لم يكن زيت لم يحصل السراج، وما لم يكن سراج لم يضئ الزيت"(**الغزالي6، ص 73**).

كما يوضح الغزالي العلاقة الوثيقة بين العقل والشرع بإيراد أمثلة أخرى، فيقول: "فالشرع عقل من خارج والعقل شرع من داخل، وهما متعاضدان بل متحدان، ولكون الشرع عقلاً من خارج سلب الله تعالى اسم العقل عن الكافر في غير موضع من القرآن، نحو قوله: ﴿ صم بكم عمي فهم لايعقلون﴾ (**سورة البقرة،الآية185**)، ولكون العقل شرعاً من داخل قال تعالى: في صفة العقل: ﴿فطرة الله التي فطر الناس عليها لاتبديل لخلق الله ذلك الدين القيم﴾(**سورة البقرة،الآية185**)، فسمى العقل ديناً. ولكونهما متحدين قال تعالى: ﴿ نور على نور﴾ (**سورة البقرة الآية185**)،أي نور العقل ونور الشرع"(**المرجع نفسه، ص73**).

وبالتالي يرى الغزالي أنه من السخف القول بوجود قسمة ثنائية بين العقل والشرع أو الحقيقة والشريعة، يقول في ذلك: "وظن من يظن أن العلوم العقلية مناقضة للعلوم الشرعية، وأن الجمع بينهما غير ممكن، فهو ظن صادر عن عمى في عين البصيرة"(**الغزالي8، ص17**).

ومن هنا فالغزالي يرى أنه لاغنى للعقل والشرع، بعضهما عن البعض، وأن كلاً منهما في حاجة إلى الآخر، وأن المزج بين العلوم العقلية والعلوم الدينية أمر لابد منه لمن أراد الوصول إلى الحقيقة.

كما أن الغزالي يحتج بالعقل على غلاة الصوفية[1] القائلين بالفناء والاتحاد، ويرى أنه قد ينكشف للصوفي ما لا يمكن للعقل إدراكه، ولكن ليس من الممكن أن ينكشف له شيء يحكم العقل باستحالته، فالعقل عنده هو الميزان الذي قيضه الله للإنسان لقياس مدى صدق معارفه ووضع الحدود لها، ومن ثم فإنه ليس ثمة تعارض بين مقتضيات التعقل، وشئون الإيمان الديني.

[1]- ومن بينهم أبويزيد البسطامي توفى سنة، 361هـ، وهو يمثل الاتجاه الثاني من التصوف خير تمثيل،وهوالاتجاه الفلسفي الذي يخضع أصحابه لأحوال الوجد والفناء. انظر: أبوالوفا التفازاني، مدخل إلى التصوف الإسلامي، ص 117.118.

وأن من لم تكن بصيرته الباطنية ثاقبة فلن يعلق به من الدين إلا قشوره، أما في مسائل الإلهيات والغيب فيقرر أنه ليس للعقل دور أكثر من تقبلها والتسليم بصدقها.

وبالتالي يمكن القول "إن الإمام الغزالي لم يحقر العقل ... بل حاول الجمع بين العقل ونور الشرع وأكثر من ذلك فقد جعل العقل حكماً في شطحات أهل التصوف"(**قاسم محمود، ص22**).

إذاً لايمكن أن يثبت الشرع ماينفيه العقل، ولا أن ينفي ما يثبته العقل، والعكس صحيح أيضاً، بمعنى أن العقل لايمكن أن يثبت ماينفيه الشرع ولا أن ينفي مايثبته الشرع، ويوضح الغزالي ذلك بقوله: "أن العقل لايمكن أن يثبت حقيقة ينفيها الشرع، وأن الشرع لايمكنه أن يأتي بعقيدة يحيلها العقل، وإذا وقع شيء من ذلك فلابد من أن يكون من جاهل متوهم على العقل، أو متوهم على الشرع"(**الغزالي7، ص189**).

فوظيفة العقل عند الغزالي إثبات الشرع، وذلك عن طريق إثبات خالق العالم، وإثبات النبوة التي يمنحها لمن يصطفى من عباده، فإذا ثبت الوحي من الله، كان من واجب العقل بعد ذلك أن يتلقى منه، لا أن يعترض عليه، وبتعبير الغزالي: "يعزل العقل نفسه، ويعترف بأنه يتلقى من النبي بالقبول مايقول في الله واليوم الآخر مما لا يستقل العقل بدركه ولا يقضي أيضاً باستحالته فقد يرد الشرع بما يقصر العقل عن الاستقلال بإدراكه"(**الغزالي9، ص6**).

ويقول عن ذلك أيضاً في منقذه: "ووراء طور العقل طور آخر تنفتح فيه عين أخرى يبصر بها الغيب وما سيكون في المستقبل، وأموراً أخرى العقل معزول عنها"(**الغزالي4، ص43**).

ولكن عزل العقل لنفسه بعد ثبوت النبوة والوحي، لايعني إلغاء دوره بالمره؛ فهذا لم يقل به الغزالي ولا أحد من أئمة الإسلام.

فالعقل هو المكلف بتفسير النصوص الدينية، واستنباط الأحكام منها، ومما لانص فيه، ووضع الأصول الضابطة لذلك، وتأويل ما يحتمل التأويل منها، إذا تعارضت الظواهر مع القواطع العقلية، وإزالة التعارض بين بعضها وبعض ... إلى غير ذلك مما يعمل فيه العقل(**القرضاوي، ص47**). يقول الغزالي: "وكل ماورد السمع به بنظر ... فإن كان العقل مجوزاً

له وجب التصديق به قطعاً إن كانت الأدلة السمعية قاطعة في متنها ومستندها، لايتطرق إليها احتمال، ووجب التصديق بها ظناً إن كانت ظنية. وأما ماقضى العقل باستحالته، فيجب فيه تأويل ماورد السمع به، ولايتصور أن يشتمل السمع على قاطع مخالف للعقول، فإن توقف العقل في شيء من ذلك، فلم يقض فيه باستحالة ولاجواز، وجب التصديق بانفكاك العقل عن القضاء بالإحالة"(**الغزالي7، ص198**).

ومن هنا يتضح أن الذي حمل الغزالي أن يوفق بين العقل والشرع، والجمع بينهما، هو اكتشافه لحدود العقل الإنساني من جهة، فهو يعتقد أن المعاد والآخرة من الأمور التي لاينبغي للعقل الإنساني أن يخوض فيها، فهو يقول في ذلك: "بأن العقل لا يهدي إلى مابعد الموت ولا يرشد إلى وجه الضرر في المعاصي ونفع الطاعات، لا سيما على سبيل التفصيل والتحديد كما وردت به الشرائع بل أقروا بجملتهم أن ذلك لا يدرك إلا بنور النبوة وهي قوة وراء العقل يدرك بها من أمر الغيب في الماضي والمستقبل أمور لا على طريق التعرف بالأسباب العقلية"(**الغزالي5، ص63**). ومن جهة أخرى ما لاحظه الغزالي من وجود فروق في المعرفة التي يحصلها كل منهما، فإذا كان العقل لا يعرف إلا الكليات، فإن الشرع يعرف الكليات والجزئيات، فإذا أردنا لمعرفة العقل أن تتكامل فلابد من اتحاد العقل والشرع، وازدواجهما معاً، لكي يتمكن العقل من معرفة الأمور الجزئية(**رسلان، ص235**)، "فكأن الشرع عقل أعلى مرتبة من مرتبة العقل ذاته، فإذا اتحدا معاً، أصبحا عقلاً واحداً، لا يمكن أن يتطرق إليه الخطأ، أما إذا انفصلا، فالعقل عرضة للخطأ في مجال الأمور الجزئية"(**شيخ الأرض، ص613**).

ويقول الغزالي في معرض التفريق في المعرفة التي يحصلها كل من العقل والشرع: "واعلم أن العقل قليل الغناء، لا يكاد يتوصل إلا إلى معرفة كليات الشيء دون جزئياته، نحو أن يعلم جملة حسن اعتقاد الحق وقول الصدق وتعاطي الجميل وحسن استعمال المعدلة وملازمة العفة ونحو ذلك، من غير أن يعرف ذلك في شيء شيء. والشرع يعرف كليات الشيء وجزئياته وبين ما الذي يجب أن يعتقد في شيء شيء، وما الذي هو معدلة في شيء شيء"(**الغزالي6،ص74.73**).

يتبين لنا من النص السابق أن الغزالي لم يعتمد في آرائه على العقل وحده، كما أن الغزالي أيضاً لم يعتمد كل الاعتماد على الشرع وحده نظراً لأن "الشرع إذا فقد العقل لم يظهر به شيء وصار ضائعاً ضياع الشعاع عند فقد نور البصر، والعقل إذا فقد الشرع، وعجز عن أكثر الأمور عجز العين عند فقد النور"(**المرجع نفسه،ص73**).

ليس هناك إذن _ فيما يرى الغزالي _ أي تناقض بين العلوم الشرعية والعلوم العقلية لأنه يعتقد أن "أشرف العلوم ما ازدوج فيه العقل والسمع، واصطحب فيه الرأي والشرع، وعلم الفقة وأصوله من هذا القبيل، فإنه يأخذ من صفو الشرع والعقل سواء السبيل، فلا هو تصرف بمحض العقول بحيث لا يتلقاه الشرع بالقبول ولا هو مبني على محض التقليد الذي لا يشهد له العقل بالتأييد والتسديد"(**الغزالي9، ص3**).

وبالتالي يمكن القول بـ"أن الغزالي يسير في الاتجاه العام للروح الإسلامية والمنهج الإسلامي، الأمر الذي يوجب ضرورة الجمع بين الدين والعقل، بحيث يتخذ العقل حكماً في كل شيء، حتى في أمور الذوق ليمكنه تميز المتوهم من المتحقق"(**محمود عبدالقادر، ص270**).

تلك هي إذاً محاولة الغزالي للجمع والتوفيق بين العقل والشرع، وكيف كان حريصاً على عدم التضحية بالعقل أو الشرع وكيف جمع بينهما في بوتقة لايمكن الفصم فيما بينهما.

وفي الواقع فإن توفيق الغزالي بين المجال العقلي والمجال الشرعي، يتضح هدفه في أنه لم يرد أن يضحي بالشرع في سبيل العقل، أو أن يضحي بالعقل في سبيل الشرع، إنما هو قد حاول أن يقيم نوعاً من المواءمة بينهما لأن "المصادر العقلية مكملة للمصادر النقلية، ويحتكم إليها في فهم النصوص النقلية وفي الحكم بقطعية ثبوتها، وفي فهم أوجه دلالتها"(**النبهان، 1989، ص62**).وبالتالي فإننا نعتقد أن السبب الرئيسي الذي جعل الغزالي يقيم علاقة مواءمة بين العقل والشرع، إنما هو اعتقاده بحدود العقل الإنساني.

لِذَا فإن محاولة الغزالي التوفيق بين المجال العقلي والشرعي، إنما ترجع إلى أنه لم يرد أن يضحي بالشرع في سبيل العقل، أو أن يضحي بالعقل في سبيل الشرع، فحاول أن يقيم نوعاً من المواءمة بينهما.

الخاتمة

- نقد الغزالي المعرفة الحسية وبين قصورها، وأيقن بحدود العقل لأنه ليس مستقلاً بالإحاطة بجميع المطالب ولا كاشفاً الغطاء عن جميع المعضلات، ومن هذا المنطلق حاول الغزالي الكشف عن وسيلة ثالثة يلتمس من خلالها اليقين الذي طالما سعى إليه.
- وضع الغزالي حدوداً للعقل الإنساني لابد أن يقف عندها، لأن من طبيعته أن يعجز عن معرفة الحق في الأمور الغيبية، وعندئد يجب عليه أن يلتزم الصمت، وأن ينقل المعرفة، عن مصدر أسمى منه.
- اتضح من البحث أن الغزالي حتى يصل إلى بر الأمان اختط لنفسه مبدأ الشك كمنهج يصل به إلى اليقين الذي لا جدال فيه البتة، وأول ما فعله هو شكه فى العقائد الدينية الموروثة.
- انتهى البحث إلى أن منهج المعرفة السوي ــ في نظر الغزالي ــ ينحصر في الجمع بين نور الشرع، ونور، العقل، وعدم الوقوف عند ظاهر العقل، أو ظاهر الشرع أو فصل أحدهما عن الآخر أو تحويلهما إلى ضدين متعارضين إذ إنهما، في حقيقة الأمر، متآخيان يفتقر أحدهما إلى الآخر. يدعو إلى الجمع بين العقل والشرع، فيعتبر العقل قاضياً، والشرع شاهداً
- اتضح من البحث أن موقف الغزالي كان وسطاً بين الباطنية والفلاسفة، فهو لم يرفض العقل، كما أنه لم يعط للعقل نفسه حرية الخوض في المجالات التي لا يحق له الخوض فيها نظراً لعجزه وحدوده.
- انتهى البحث إلى أنه ليس هناك فيما يرى الغزالي أي تناقض بين العلوم الشرعية والعلوم العقلية؛ لأنه يعتقد أن أشرف العلوم ما ازدوج فيه العقل والسمع.
- استنتج من البحث أنه لاغنى للعقل والشرع، بعضهما عن البعض، وأن كلاً منهما في حاجة إلى الآخر، وأن المزج بين العلوم العقلية والعلوم الدينية أمر لابد منه لمن أراد الوصول إلى الحقيقة.

المصادر والمراجع

- الغزالي محمد (1)، ميزان العمل، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، الطبعة الأولى، 1964م.
- الغزالي محمد (2)، المقصد الأسني لشرح أسماء الله الحسنى، تحقيق ودراسة: محمد الخشت، مكتبة القرآن، القاهرة.
- الغزالي محمد (3)، مشكاة الأنوار، "ضمن رسائل الغزالي"، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الرابعة، 2006م.
- الغزالي محمد (4)، المنقذ من الضلال، تحقيق: سعد كريم الفقي، دار ابن خلدون، الإسكندرية.
- الغزالي محمد (5)، إلجام العوام عن علم الكلام، "ضمن رسائل الغزالي"، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط4، 2006م.
- الغزالي محمد (6)، معارج القدس، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى،1988م.
- الغزالي محمد (7)، الاقتصاد في الاعتقاد، تحقيق: إنصاف رمضان، دار قتيبة، الطبعة الأولى، 2003م.
- الغزالي محمد (8)، إحياء علوم الدين، تحقيق: بدري طبانة،مكتبة ومطبعة كرياطة فوترا.
- الغزالي محمد (9)، المستصفي في علم الأصول، المطبعة الأميرية، مصر، الطبعة الأولى، 1322هـ.
- الأشعري أبو الحسن، استحسان الخوض في علم الكلام، الطبعة الثانية، بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند.
- شيخ الأرض تيسير، "نظرية المعرفة عند الغزالي" أبوحامد الغزالي في الذكرى المئوية التاسعة لميلاده.

- محمودعبدالقادر ، الفكر الإسلامي والفلسفات المعارضة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، 1968م.
- رسلان صلاح الدين،العلم في منظوره الإسلامي،دار الثقافة العربية،2007. 2008م.
- موسى محمد يوسف، بين الدين والفلسفة، دار المناهل، الطبعة الثانية، 1988م.
- القرضاوي يوسف، الإمام الغزالي بين مادحيه وناقديه، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، 1994م.
- إبراهيم زكريا، مشكلة الفلسفة، مكتبة مصر، الطبعة الثالثة، 1967م.
- دخل الله أيوب، التربية الإسلامية عند الغزالي، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، 1996م.
- قريب الله حسن الفاتح، دور الغزالي في الفكر، مطبعة الأمانة، مصر، 1978م.
- قاسم محمود، نصوص مختارة من الفلسفة الإسلامية، الانجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1996م.
- النبهان محمد فاروق، الخصائص الذاتية للشخصية الإسلامية، مقال بمجلة العربي،الكويت، عدد رقم 1989م.